



افتتاحية التقرير الشهري لجمعية مصارف لبنان
كانون الأول 2025
بقلم الأمين العام الدكتور فادي خلف

المصارف والمودعون لِسَدَّ الفجوة

بعد إحالة مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الدوائع إلى المجلس النيابي، لا بد من تسليط الضوء على ثغرات أساسية في هذا المشروع، خصوصاً المقاربة القائمة على مبدأ واحد ثابت: استخدام المصارف والمودعين، بشكل شبه حصري، كأداة لسد الفجوة المالية، في حين تتنصل الدولة من أي مساهمة فعلية في معالجتها.

من المعلوم أن السيولة التي يُفترض أن يساهم بها مصرف لبنان لا تمثل، في واقع الأمر، سوى أموال المصارف نفسها المودعة لديه كتوظيفات إلزامية، أي أموال المودعين. أما الدولة، وهي الطرف الأساسي المسؤول عن تكوين الفجوة، فلا تقدّم أي مساهمة مادية مباشرة أو ملموسة، ولا تتخذ أي إجراءات جديّة لاستعادة الأموال العامة المنهوبة، وهي أساس الفجوة وقد نُهبت من أموال المودعين والمصارف.

إن الكلفة الإجمالية للدوائع التي تقلّ عن مئة ألف دولار قد تتجاوز ما يتم التداول به، تتحمّلها المصارف بقسمها الأكبر، بشكل مباشر وغير مباشر. وتُضاف إليها أعباء ضخمة ستتحملها خلال السنوات العشرين القادمة نتيجة مشاركتها في سداد السندات. فهل احتسب المعنيون مقدار العبء الذي سيُلقي على المصارف، وكم مصرفاً سيتمكّن من الاستمرار؟ وفي حال لم تتمكن المصارف من الاستمرار تحت ظروف مماثلة، ماذا سيكون وضع المودعين؟ كيف يمكن لأيّ قطاع، مهما أبدى من تعاون، أن يتحمّل هذا العبء من دون أي مشاركة من الأطراف المتسببة أساساً بالأزمة؟ أليس في ذلك حكم غير معنٍ بإعدام القطاع المصرفي؟

إن تحميل المساهمين الحاليين هذه الالتزامات، من دون أي أفق واضح أو ضمانات قانونية مستقبلية، يطرح سؤالاً بديهياً: من سيقبل بإعادة رسملة مصرف لبناني جُرد من رأسماله بالكامل ومن ودائع مساهميه، واستردت أرباحه السابقة، كما وكُبِلت أرباحه المستقبلية لعشرين عاماً؟ المطلوب اليوم ليس تصفية القطاع المصرفي، بل إعادة هيكلته، وضمان إمكانات تسديد الالتزامات التي وضعها على عاتقه المشروع. إن القضاء على القطاع المصرفي بهذا الشكل لا يعني فقط شلّ النظام المالي، بل يؤدي تلقائياً إلى توسيع اقتصاد الكاش، بما يتعارض بشكل صارخ مع التوجّهات الدولية الساعية إلى تعزيز الشفافية ومكافحة التهريب والفساد.

إن إحدى نتائج مشروع القانون إعطاء الأولوية لحملة سندات اليوروبون्डز على حساب المودعين المحليين، وما أدلّ على ذلك إلا ارتفاع أسعار سندات اليوروبون्डز في الأسواق العالمية فور إقرار القانون في مجلس الوزراء. بأي منطق يتقدم حق الدائن الأجنبي على المودع؟ أليس من الأجدي أن تخصص الدولة للمودعين، وهم في غالبيتهم من اللبنانيين، الدولارات التي ستحولها للدائنين في الخارج؟ إذا لم يكن ذلك من باب أولوية المودع على الدائن، أقله لهدف الإبقاء على العملة الصعبة في الدورة الاقتصادية اللبنانية عوض عن تصديرها للخارج.

وفي نهاية المطاف، إن أصول مصرف لبنان تُقدّر اليوم بما يزيد عن 80 مليار دولار، وهي على الشكل التالي:

- 11.9 مليار دولار (احتياطي المصارف)
- 7 مليار دولار (أموال وشركات)
- 41 مليار دولار (ذهب)
- 16.5 مليار دولار (مستحقات مثبتة على الدولة)
- 5 مليار دولار (سندات يوروبون्डز)

إن الأرقام أعلاه تبين أن ليست هناك فجوة حقيقية في مصرف لبنان وإن أي محاولة لردم فجوة مالية أكانت مصطنعة أو فعلية، تقع في خانة الإثراء غير المشروع للدولة ولمصرف لبنان على حساب المودعين والمصارف.

في الخلاصة،

مقولة أن مقدّرات مصرف لبنان وأملك الدولة هي ملكٌ للأجيال القادمة، تتناسى بأن هذه الأجيال لن تأتي من المريخ، بل هي أبناء وبنات الجيل الحالي. فابدأوا بإنصاف الآباء والأمهات وإلا لن يكون لدينا من أجيال قادمة.

ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.